إعْرَابُ الفِعْلِ[1]

٦٧٧- ارْفَعْ مُضَارِعًا إِذَا يُجَرَّدُ مِنْ جَازِمٍ وَنَاصِبٍ كَتَسْعَدُ

إنما أطلق في إعراب الفعل المضارع وهو مقيد بأن لا تباشره نون الإناث ولا نون التوكيد لنصه على ذلك في باب المعرف والمبني فاكتفى بذلك، وإعرابه رفع ونصب وجزم، فبدأ بالرفع لأنه السابق إلا أنه لم ينص على رافعه وفيه خلاف مذهب البصريين أن رافعه وقوعه موقع الاسم، ومذهب الكوفيين أن رافعه التجرد من الناصب والجازم وهو اختيار المصنف.

وفي قوله: (**إِذَا يُجَرَّدُ.. مِنْ جَازِمٍ وَنَاصِبٍ**) إشعار بما بمذهبه ويجوز ضبط (**تسعد**) بضم التاء مبنيًا للمفعول من أسعد يسعد، وبفتحها مبنيا للفاعل من سعد يسعد، و(**مضارعا**) مفعول بـ (**ارفع**) وهو نعت لمحذوف والتقدير أرفع فعلا مضارعا. ثم شرع في النواصب للفعل المضارع فقال:

٦٧٨- وَبِلَنِ انْصِبْهُ وَكَيْ كَذَا بِأَنْ لا بَعْدَ عِلْمٍ وَالَّتِي مِنْ بَعْدِ ظَنْ

فذكر منها في هذا البيت ثلاثة: (**لن**) وهي حرف نفي تنصب المضارع وتخلصه للاستقبال نحو: زيد لن يذهب، و(**زكي**) وهي حرف مصدري نحو: جئتك لكي تكرمني، أي لأن تكرمني، و(**أن**) وهي أيضاً حرف مصدري. وقوله ومن الثلاثة فيه أن سعد الثلاثي من باب تعب لازم وهو لا يبنى للمجهول إلا أن يقال إنه من سعد من باب نفع وهو متعد فيقال: سعده الله فيصح حينئذ بناؤه للمجهول. ا هـ مصححة.

---

(١) اعلم: أن إعراب الفعل المعتل الذي لامهُ ياءٌ أو واوٌ أو ألفٌ مخالفٌ للفعل الصحيح والفرق بينهما أن الفعل الذي آخره واوٌ أو ياءٌ نحو: يغزو أو يرمي تقول فيهما: هذا يغزو ويرمي فيستوي هو والفعل الصحيح في الرفع في الوقت كما تقول: هو يقتلُ ويضرب فإن وصلت خالف يقتل ويضرب فقلت: هو يغزوْ عمراً ويرمي بكراً فتسكن الياء والواو ولا يجوز ضمها إلا في ضرورة شَاعرٍ فإن نصبت كان كالصحيح فقلت: لنْ يغزوَ ولَنْ يرميَ وإنما امتنع من ضم الياء والواو لأنها تثقل فيهما فإن دخل الجزم اختلفا في الوقف والوصل فقلت: لم يغزُ ولَم يرمِ فحذفت الياء والواو وكذلك في الوصل تقول: لم يغزُ عمراً و لم يرمِ بكراً وإنما حذفت الياء والواو في الجزم إذا لم تصادف الجازم حركة يحذفها فحذفت الياء والواو لأن الحركة منهما وليكون للجزم دليل. والأمر كالجزم.

تقول: ارمِ خالداً واغزُ بكراً فتحذف في الوقف والوصل إلا أنكَ تضم الزايَ من (يغزو) وتكسر الميم من (يرمي) إذا وصلتَ.

فيدلان على ما ذهبَ للجزم والوقف وإنما تساوي الوقف في الأمر للجزم لأنهما استويا في اللفظ الصحيح فلما كان ذلك في الصحيح على لفظ واحد جعلوا المعتل مثل الصحيح فقالوا: ارمِ واغزُ كما قالوا لم يرمِ ولَم يغزُ وقالوا: اضربا واضربوا كماً قالوا: لم يضربا و لم يضربوا. [الأصول: ١/٤٩٢]

وهي أصل النواصب لأنها تعمل ظاهرة ومضمرة، وإنما قدم عليها (**لن وكي**) وكان حقه أن يقدمها عليهما لأصالتها للتفصيل الذي فيها ولذلك قال: (**لا بَعْدَ عِلْمٍ**) يعني أن (**أن**) الناصبة هي التي تقع بعد غير العلم نحو: أعجبني أن تقوم، وأحببت أن تذهب، ودخل في غير العلم الظن فلذلك استدرك الكلام فيه فقال: (**وَالَّتِي مِنْ بَعْدِ ظَنٍ**).

٦٧٩-فَانْصِبْ بِهَا وَالرَّفْعَ صَحِّحْ وَاعْتَقِدْ تَخْفِيفَهَا مِنْ أَنَّ فَهْوَ مُطَّرِدْ

يعني أن (**أن**) إذا وقعت بعد الظن جاز أن تكون ناصبة فتنصب ما بعدها، وجاز أن تكون مخففة من الثقيلة فترفع ما بعدها، وقد قرئ: ﴿وَحَسِبُوا أَلا تَكُونَ﴾ [المائدة:٧١] بالنصب والرفع، أما النصب فعلى أنها ناصبة، وأما الرفع فقد نبه ليه بقوله: (**وَاعْتَقِدْ تَخْفِيفَهَا مِنْ أَنَّ فَهْوَ مُطَّرِدْ**) يعني أن (**أن**) الواقعة بعد الظن إذا ارتفع المضارع بعدها مخففة من الثقيلة ولا في قوله (**لا بعد علم**) عاطفة والمعطوف عليه محذوف والتقدير انصب بأن بعد غير العلم لا بعد علم، و(**التي**) مبتدأ أو منصوب بفعل مضمر يفسره (**فانصب بها**) و(**الرفع**) مفعول بـ (**صحح**) و(**من أن**) متعلق بتخفيف، و(**فهو**) عائد على الرفع ويحتمل أن يكون عائد على الحكم وهو جواز الرفع والنصب إذ واحد منها أعنى من الرفع والنصب مطرد، والحاصل أن (**أن**) تكون ناصبة وهي تقع بعد غير العلم والظن ومخففة من الثقيلة وهي التي تقع بعد العلم وجائز فيها الأمران وهي التي تقع بعد الظن.

ثم إن الواقعة بعد غير العلم والظن وهي الناصبة قد تهمل وإلى ذلك أشار بقوله:

٦٨٠- وَبَعْضُهُمْ أَهْمَلَ أَنْ حَمْلا عَلَى مَا أُخْتِهَا حَيْثُ اسْتَحَقَّتْ عَمَلا

يعني: أن من العرب من يجيز إهمال أن غير المخففة حملا على ما المصدرية فيرتفع الفعل المضارع بعدها كقراءة بعضهم: ﴿لِمَنْ أَرَادَ أَنْ يُتِمَّ الرَّضَاعَةَ﴾ [البقرة: ٢٣٣] بالرفع، وكقول الشاعر[1]: [البسيط]

---

(١) **قائله**: لم أعثر على قائله.

اللغة: "تقرآن" تبلغان وتقولان "ويحكما" مصدر معناه رحمة لكما.

المعنى: أرجو يا صاحبي أن تبلغا محبوبتي أسماء تحيتي وألا تخبرا بذلك أحدا.

الإعراب: "أن" مصدرية مهملة "تقرآن" فعل مضارع مرفوع بثبوت النون والألف فاعل، وهو في محل نصب بدل من حاجة في بيت قبله، أو في محل رفع خبر لمبتدأ محذوف عائد إلى حاجة، أي: هي أن تقرآن "ويحكما" منصوب بفعل محذوف من معناه، وهو مصدر مضاف إلى ضمير المخاطبين "مني" متعلق بتقرآن "السلام" مفعول تقرآن "وأن لا" أن مصدرية ناصبة ولا نافية "تشعران" فعل مضارع منصوب بأن والألف فاعل "أحدا" مفعول.

الشاهد: قوله: "أن تقرآن" حيث أهملت "أن" عن العمل حملا على أختها ما المصدرية، ورفع الفعل.

أَنْ تَقْرَآنِ عَلَى أَسْمَاءَ وَيَحْكُمَا مِنِّي السَّلامَ وَأَنْ لا تشعرا أَحَدَا

فرفع ما بعد الأولى ونصب ما بعد الثانية وكلاهما غير مخففة، وإنما حملت في ذلك على ما المصدرية لاشتراكهما في المعنى، وما المصدرية لا عمل لها كقوله تعالى: ﴿لا أَعْبُدُ مَا تَعْبُدُونَ﴾ [الكافرون: ٢] أي لا أعبد عبادتكم.

و(**بعضهم**) مبتدأ أي بعض العرب، و(**أن**) مفعول بـ (**أهمل**) و(**حملا**) مصدر منصوب على الحال من الفاعل المستتر في (**أهمل**) و(**أختها**) بدل من (**ما**) و(**حيث**) متعلق بـ (**أهمل**).

ثم انتقل إلى الناصب الرابع وهو (**إذن**) وهي على ثلاثة أنواع: واجبة الإهمال وجائزته وواجبة الإهمال. وقد أشار إلى الأول بقوله:

٦٨١- وَنَصَبُوا بِإِذَنِ المُسْتَقْبَلا إِنْ صُدِّرَتْ وَالفِعْلُ بَعْدُ مُوصَلا

فذكر لإعمالها ثلاثة شروط: الأول: أن يكون المضارع بعدها بمعنى الاستقبال وهو مستفاد من قوله (**المستقبلا**) وفهم منه إنه إذا كان حالا ارتفع نحو أن يقول قائل: أحبك، فتقول له: إذن أصدقك.

الثاني: أن تكون (**إذن**) مصدرة أي في أول الكلام وذلك أن يقول قائل: آتيك غدا، فتقول له: إذن أكرمك، وهو مستفاد من قوله: (**إن صدرت**) وفهم منه أنها إذا لم تكن مصدرة لا تعمل وذلك إذا توسطت بين شيئين كقولك: زيد إذن يكرمك.

الثالث: أن لا يفعل بينها وبين الفعل فاصل كقولك: إذن أكرمك وهو مستفاد من قوله (**موصلا**) وفهم منه أنه إذا فصل لم تعمل نحو: إذن أنا أكرمك، ثم إن الفصل بينها وبين الفعل بالقسم مغتفر وقد نبه على ذلك بقوله:

٦٨٢- أَوْ قَبْلَهُ اليَمِينُ وَانْصِبْ وَارْفَعَا إِذَا إِذَنْ مِنْ بَعْدِ عَطْفٍ وَقَعَا

فتقول: إذن والله أكرمك، لأن القسم لا يعتد به فاصلا لكثرة الفصل به الشيئين المتلازمين كالمضاف والمضاف إليه. ثم أشار إلى جواز عملها بقوله (**وَانْصِبْ وَارْفَعَا إِذَا إِذَنْ مِنْ بَعْدِ عَطْفٍ وَقَعَا**) يعني أن (**إذن**) إذا وقع بعد عاطف جاز في الفعل بعدها الرفع والنصب نحو: وإذنٌ أكرمك وقد قرئ: ﴿وَإِذًا لا يَلْبَثُونَ خِلافَكَ﴾ [الإسراء: ٧٦]. ثم أن (**أن**) هي أصل النواصب كما تقدم فلا إشكال في النصب بها نحو أعجبني أن تقوم، وقد

=

ذكره من شراح الألفية: الأشموني ٥٥٣/ ٢، وابن هشام ٣٦٥/ ٣، وابن الناظم، وذكره ابن هشام في المغني ٢٠١/ ٢، وابن يعيش ١٥/ ٧، والإنصاف ٢٢٩/ ٢، والشاهد ٦٤٢ في الخزانة.

تقترن بغير من حرف جر أو حرف عطف وهي في ذلك على ثلاثة أقسام: وجوب إظهارها وجوازه ووجوب إضمارها، وقد أشار إلى الأول بقوله:

٦٨٣- وَبَـــيْنَ لا وَلامِ جَـــرٍّ الْتُـــزِمْ إظْهَـــارُ أَنْ نَاصِـــبَةً وَإِنْ عُـــدِمْ

يعني: أن (**أن**) إذا توسطت بين (**لام الجر**) وتسمى لام كي لأنها مثل كي في في إفادة التعليل وبين (**لا**) وجب إظهارها وشمل لا النافية نحو: زرتك لئلا تمقتني، والزائدة كقوله عز وجل: ﴿لِئَلَّا يَعْلَمَ أَهْلُ الْكِتَابِ﴾ [الحديد: ٢٩] وإنما وجب إظهارها في ذلك كراهية اجتماع لأمين، و(**بين**) متعلق بـــ (**التزم**) و(**ناصبة**) حال من (**أن**) والظاهر أنها مؤكدة لأنه قد علم أن كلامه في الناصبة. ثم أشار إلى الثاني بقوله: (**وإن عدم**).

٦٨٤- لا فَأَنْ اعْمِلْ مُظْهِرًا أَوْ مُضْمَرَا وَبَعْدَ نَفْيٍ كَانَ حَتْمًـــا أُضْـــمِرَا

يعني: أنه إن عدم (**لا**) بعد (**أن**) وإظهارها، وقد جاء في القرآن بالوجهين، فمثال إضمارها قوله تعالى: ﴿وَأُمِرْنَا لِنُسْلِمَ لِرَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ [الأنعام: ٧١] ومثال إظهارها قوله عز وجل: ﴿وَأُمِرْتُ لِأَنْ أَكُونَ أَوَّلَ الْمُسْلِمِينَ﴾ [الزمر: ١٢] وتضمر أيضاً جوازا بعد عاطف على اسم خالص وسيأتي. و(**لا**) مفعول لم يسم فاعله بـــ (**عدم**) و(**أن**) مفعول مقدم بـــ (**اعمل**) و(**مُظْهِرًا أَوْ مُضْمَرَا**) حالان من الضمير في (**اعمل**).

وأما إضمارها وجوبا ففي خمسة مواضع أشار إلى الأول منها بقوله: (**وَبَعْدَ نَفْيٍ كَانَ حَتْمًا أُضْمِرَا**) يعني أنه يجب إضمار (**أن**) بعد اللام بعد (**كان**) المنقبة وهي المسماة عند النحويين بلام الجحود. وفهم منه أن الإضمار المذكور بعد اللام لعطفه الكلام على الذي قبله وقد صرح فيما قبل باللام فكأنه قال: وبعد اللام الواقعة بعد نفي يعني من قوله (**نفي كان**) أن النافي لا يكون إلا لم أو ما، ولا يكون لن، ولا لا، ولا أن، لأنهن لا ينفين إلا المستقبل أو الحال، وشمل (**كان**) التي بلفظ الماضي كقوله عز وجل ﴿وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُعَذِّبَهُمْ وَأَنْتَ فِيهِمْ﴾ [الأنفال: ٣٣] ويكون المنفي بلم كقوله: ﴿لَمْ يَكُنِ اللَّهُ لِيَغْفِرَ لَهُمْ﴾ [النساء: ١٣٧] لأنها ناصبة في الوجهين. و(**بعد**) متعلق بـــ (**أضمرا**) وفي (**أضمرا**) ضمير يعود على (**أن**) المذكور قبل، و(**حتما**) حال من الضمير في (**أضمرا**) أو نعت لمصدر محذوف أي إضمارا حتما.

ثم أشار إلى الثاني بقوله:

٦٨٥- كَذَاكَ بَعْدَ أَوْ إِذَا يَصْـــلُحُ فِـــي مَوْضِعِهَا حَتَّى أَوِ الا أَنْ خَفِـــي

يعني: أنه يجب إضمار (**أن**) بعد (**أو**) التي بمعنى (**حتى**) أو (**إلا**) وشمل قوله (**حتى**) التي بمعنى إلى والتي بمعنى كي، وفي الثانية خلاف مثاله (**بعد حتى**) التي بمعنى كي: لأرغبن الله أو

يغفرلي، ومثاله بعد التي بمعنى إلى لأنتظرنه أو يجيء، ومثاله بعد التي بمعنى إلا: لأقتلن الكافر أو يسلم. ومثال ما يحتمل المعاني الثلاثة: لألزمنك أو تقضيني حقي.

و(**أن**) مبتدأ وخبره (**خفي**) و(**كذاك وبعد وإذا**) متعلقات بت (**خفي**) و(**حتى**) فاعل بـ (**يصلح**) و(**أو الا**) معطوف على (**حتى**) و(**في**) متعلق بـ (**يصلح**) والتقدير إن خفي كخفائه بعد كان المنفية أي وجوبا إذا يصلح في موضعها إلا، أو حتى التي بمعنى إلى أو كي. ثم أشار إلى الثالث فقال:

٦٨٦- وَبَعْدَ حَتَّى هَكَـذَا إِضْـمَارُ أَنْ حَتْمٌ كَجُدْ حَتَّى تَسُرَّ ذَا حَـزَنْ

يعني: أن الفعل المضارع إذا وقع بعد حتى فهو منصوب بأن مضمرة وجوبا، والمراد بحتى هنا الجارة. وفهم ذلك من كون (**أن**) مقدرة بعدها وأن وما بعدها مقدرة بمصدر وهو في موضع جرها، ولا يمكن أن تكون حرف ابتداء لأن الابتدائية لا يقع بعدها إلا جملة ولا عاطفة لعدم شروط العطف، ومثال ذلك: سرت حتى أدخل المدينة، وجد حتى تسر ذا حزن، فـ (**إضمار أن**) مبتدأ، و(**حتم**) خبره،و (**بعد**) متعلق بحتم، وكذلك (**كجد**) ولما كان الفعل المضارع الواقع بعد (**حتى**) لا ينتصب بعد حتى بإضمار (**أن**) مطلقا بل يشترط كونه مستقبلا نبه على ذلك بقوله:

٦٨٧- وَتلْوَ حَتَّـى حَـالا أَوْ مُـؤَوَّلا به ارْفَعَنَّ وَانْصِـبِ الْمُسْـتَقْبَلا

يعني: أن المضارع بعد حتى إذا كان حالا كقولهم: مرض حتى لا يرجونه، أو مؤولا بالحال كقوله عز وجل: ﴿حَتَّى يَقُولَ الرَّسُولُ﴾ [البقرة: ٢١٤] في قراءة نافع وجب رفعه، وإن كان مستقبلا وجب نصبه كما تقدم في البيت قبله. و(**تلو**) مفعول مقدم بـ(**ارفعن**) والمراد بالتلو المضارع التالي لـ (**حتى**) و(**حَالا أَوْ مُؤَوَّلا**) حالان من (**تلو**) و(**به**) متعلق بمؤولا. و(**المستقبل**) مفعول بـ (**انصب**).

ثم انتقل إلى الرابع فقال:

٦٨٨- وَبَعْدَ فَا جَوَابِ نَفْيٍ أَوْ طَلَـبْ مَحْضَيْنِ أَنْ وَسَتْرُهُ حَتْمٌ نَصَـبْ

يعني: أن (**أن**) تنصب واجبة الإضمار الفعل المضارع الواقع بعد الفاء التي هي جواب النفي والطلب المحضين مثال النفي: (**لا يقضي عليهم فيموتوا**) وشمل الطلب سبعة أشياء: الأول نحو: زرني فأكرمك، ومثله قول الراجز[1]: [الرجز]

---

(١) هذا بيتٌ من الرّجز، وهو لأبي النّجم العجليّ.

و(العنق): ضربٌ من السّير. و (سليمان) أراد به: سليمان بن عبد الملك الخليفة الأمويّ.

والشّاهدُ فيه: (فنستريحا) حيث نصب الفعل المضارع بـ(أن) المضمَرة وُجوبًا بعد فاء السّببيّة الواقعة في جواب الأمر.

يَا نَـاقُ سِـيرِي عَنقـاً فَسِـيحَا إلى سُـلَيْمَانَ فَنَسْـتَرِيحَا

الثاني: النهي نحو: ﴿وَلا تَطْغَوْا فيه فَيَحِلَّ عَلَيْكُمْ غَضَبِي﴾ [طه: ٨١]

الثالث: الدعاء كقول الشاعر[١]: [الرمل]

رَبِّ وَفِّقْنِـي فَـلاَ أَعْـدِلَ عَـنْ سَنَنِ السَّـاعِينَ فِـي خَيْـرِ سَـنَنْ

الرابع: الاستفهام كقول الشاعر[٢]: [البسيط]

هَلْ تَعْرِفُونَ لُبَانَـاتِي فَـأَرْجُوَ أَنْ تُقْضَى فَيَرْتَدَّ بَعْضُ الرُّوحِ فِي الجَسَدِ

الخامس: العرض كقوله[٣]: [البسيط]

يا ابن الكرام ألا تدنو فتبصر مـا قد حدثوك فما راء كمـن سمعـا

السادس: التحضيض كقوله عز وجل: ﴿لَوْلا أَخَّرْتَنِي إِلَى أَجَلٍ قَرِيبٍ فَأَصَّدَّقَ﴾ [المنافقون: ١٠].

السابع: التمني كقوله عز وجل: ﴿يَا لَيْتَنِي كُنْتُ مَعَهُمْ فَأَفُوزَ﴾ [النساء: ٧٣]. احترز بقوله (**محضين**) من النفي المبطل بالإثبات نحو: ما أنت إلا تأتينا فتحدثنا، ومن الأمر باسم الفعل نحو: نزال فنكرمك بالرفع في هذين المثالين ليس إلا، و(**أن**) مبتدأ، و(**نصب**) خبره، و(**سترها حتم**) مبتدأ وخبر في موضع الحال من فاعل (**نصب**) و(**بعد فا**) في موضع الحال من مفعوله لمحذوف والتقدير المفعول المحذوف نصب المضارع، وستر بفتح السين وهو

=

انظر: الكتاب ٣/٣٥، ومعاني القرآن للفرّاء ٢/٧٩، والمقتضب ٢/١٤، والأصول ٢/١٩١، واللّمع ١٨٨، وشرح المفصّل ٧/٢٦، وشرح الكافية الشّافية ٣/١٥٤٤، وابن النّاظم ٦٧٧، والدّيوان ٨٢.

(١) لم أقف على قائله.

والشّاهد فيه: (فلا أعدل) حيث نصب الفعل المضارع بـ(أنْ) المضمَرة وُجوبًا بعد فاء السّببيّة الواقعة في جواب فعل الدّعاء.

انظر: شرح الكافية الشّافية ٣/١٥٤٥، وابن النّاظم ٦٧٨، وشرح قطر النّدى ٨١، وابن عقيل ٢/٣٢٣، والمقاصد النّحويّة ٤/٣٨٨، والهمع ٤/١٢٠، والأشمونيّ ٣/٣٠٢.

(٢) لم أقف على قائله.

و(اللّبانة): الحاجة.

والشّاهدُ فيه: (فأرجوَ) حيث نصب الفعل المضارِعَ بـ(أنْ) المضمَرة وُجوبًا بعد فاء السّببيّة الواقعة في جواب الاستفهام.

انظر: شرح الكافية الشّافية ٣/١٥٤٥، وابن النّاظم ٦٧٨، وشرح قطر النّدى ٨٢، والمقاصد النّحويّة ٤/٣٨٨، والتّصريح ٢/٢٣٩، والأشمونيّ ٣/٣٠٢.

(٣) قال العيني ٤/ ٣٨٩ لم أقف على اسم قائله.

مصدر ستر، وأما الستر بكسر السين فهو ما ستر به، والتقدير أن نصب الفعل في حال كون الفعل بعدها أي بعد الفاء المجاب بها ما ذكر في حال كون (**أن**) واجبة الإضمار.

ثم انتقل إلى الخامس فقال:

٦٨٩- وَالوَاوُ كَالفَا إِنْ تُفِدْ مَفْهُومَ مَع كَلا تَكُنْ جَلْدًا وَتُظْهِرَا الجَـزَعْ

يعني أن الواو مثل الفاء المتقدمة في وجوب إضمار أن بعدها ونصب الفعل المضارع بعد النفي أو الطلب، وفهم ذلك من تشبيهه بها لكن بشرط أن تكون للجمع وهو المنبه عليه بقوله: (**إِنْ تُفِدْ مَفْهُومَ مَع**) نحو: لا تأكل السمك وتشرب اللبن، ومثله: لا تكن جلدا جلدا وتظهر الجزع أي لا تجمع بين هذين، وفهم منه أنها إن لم تكن للجمع فلا تنصب نحو: لا تأكل السمك وتشرب اللبن بالجزم إن أردت النهي عنهما مجتمعين ومفترقين، وبالرفع إن أردت النهي عن الأول واستئناف الثاني والواو وأنت تشرب اللبن. و(**إن تفد**) شرط حذف جوابه لدلالة ما تقدم عليه والتقدير: إن تفد مفهوم مع هفي كالفاء والألف واللام في الفاء للعهد وهي السابقة. ثم أخذ في بيان أحكام تتعلق بالفاء فقال:

٦٩٠- وبَعْدَ غَيْرِ النَّفْيِ جَزْمًا اعْتَمِـدْ إِنْ تَسْقُطِ الْفَا والجَزَاءُ قَدْ قُصِـدْ

يعني: أن الفاء المتقدم ذكرها إذا حذفت بعد غير النفي وقصد الجزاء انجزم الفعل الذي بعدهان وفهم منه أنه إن لم يقصد الجزاء فلا جزم بل يكون الفعل مرفوعا، فمثال الأمر[1]: [الطويل]

---

(١) **قائله**: هو امرؤ القيس.

اللغة: "بسقط اللوى" -بكسر السين وسكون القاف- منقطع الرمل، واللوى -بكسر اللام- حيث يلتوي الرمل ويرق.

وإنما خص منقطع الرمل وملتواه؛ لأنهم كانوا لا ينزلون إلا في صلابة من الأرض؛ ليكون ذلك أثبت لأوتاد الأبنية "والدخول والحومل" بلدان.

المعنى: يأمر صاحبيه أن يقفا معه ليعاوناه على البكاء عند منازل أحبابه التي كان يلقاهم فيها وليجدد الذكريات القديمة.

الإعراب: "قفا" فعل أمر مبني على حذف النون وألف الاثنين فاعل "نبك" فعل مضارع مجـزوم في جواب الأمر وعلامة جزمه حذف الياء والكسرة قبلها دليل عليها والفاعل ضمير مستتر تقـديره نحـن "من ذكرى" جار ومجرور متعلق بنبكي "حبيب" مضاف إليه "ومنزل" عطف على حبيب "بسقط" جار ومجرور متعلق بقفا "اللوى" مضاف إليه "بين" ظرف مكان "الدخول" مضاف إليه "فحومـل" عطـف على الدخول.

الشاهد: قوله: "نبكِ" فإنه جواب الأمر فلذلك جزم وهو غير مقترن بالفاء.

قفا نَبْكِ مِنْ ذِكْرَى حَبِيبٍ وَمَنْزِلِ بِسِقْطِ اللِّوَى بَيْنَ الدَّخُولِ فَحَوْمَلِ

وأمثلة ما بقي مفهومة من المثل المتقدمة من الفاء. و(**بعد**) متعلق بـ (**اعتمد**) و(**جزما**) مفعول باعتمد، و(**إن تسقط**) شرط محذوف الجواب لدلالة ما تقدم عليه، و(**الجَزَاءُ قَدْ قُصِدْ**) جملة في موضع الحال من فاعل تسقط.

ولما كان الطلب شاملا للأمر وغيره مما تقدم وكان النهي داخل في ذلك والجزم بعد إسقاط الفاء ليس مطلقا بل يشترط عليه بقوله:

٦٩١- وَشَرْطُ جَزْمٍ بَعْدَ نَهْيٍ أَنْ تَضَعْ إِنْ قَبْلَ لا دُونَ تَخَالُفٍ يَقَعْ

يعني أن الجزم بعد النهي مشروط بصلاحية وضع إن الشرطية قبل لا النهاية نحو: لا تدن من الأسد تسلم، لأن التقدير أن لا تدن من الأسد تسلم. وفهم منه أنه إن لم يصلح وضع (**ان**) قبل (**لا**) لم ينجزم الفعل نحو: لا تدنه من الأسد يأكلك، لأنه لا يصلح أن لا تدن من الأسد يأكلك.

و (**شرط جزم**) مبتدأ، و(**بعد**) متعلق بـ (**جزم**) أو بـ (**شرط**) و(**أن تضع**) في موضع خبر المبتدأ، و(**إن**) مفعول بـ (**تضع**) و(**قبل**) متعلق بتضع، و(**دون**) في موضع الحال من (**إن**).

ثم قال:

٦٩٢- وَالأَمْرُ إِنْ كَانَ بِغَيْرِ افْعَلْ فَلا تَنْصِبْ جَوَابَهُ وَجَزْمَهُ اقْبَلا

يعني أن الأمر إذا كان بغير صية افعل فلا تنصب الفعل الواقع جوابا له بل يكون مجزوما كقولك: غفر الله لزيد فيدخل الجنة، فمعناه: اللهم اغفر.

(**وَالأَمْرُ إِنْ كَانَ الخ**) يعني أنه إذا دل على الأمر بغير افعل من ماض أو مضارع أو اسم فعل أو اسم غيره جاز جزم الجواب اتفاقا كقولهم: اتقي الله امرؤ فعل خيرا يثب عليه، وقوله تعالى: ﴿وَتُجَاهِدُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ بِأَمْوَالِكُمْ وَأَنْفُسِكُمْ ذَلِكُمْ خَيْرٌ لَكُمْ إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ ﴿١١﴾ يَغْفِرْ لَكُمْ﴾ [الصف: ١١-١٢]. وقول الشاعر: مكانك تحمدي أو تستريحي: وقولهم: حسبك الحديث ينم الناس وضربا عبدا يستقم. فإن المعنى، ليتق وآمنوا

=

انظر: البديع في نقد الشعر (٦٨/١) ونقد الشعر (٧١/١) والعمدة في محاسن الشعر وآدابه (٥٠/١) وسر الفصاحة (٩٨/١) والمثل السائر في أدب الكاتب والشاعر (٩٠/١) والشعر والشعراء (١٤/١) وجمهرة أشعار العرب (١٣/١) ومعاهد التنصيص على شواهد التلخيص (٢٩٢/١) وسر الفصاحة (١٨٨/١) والإيضاح في علوم البلاغة (٣٩٠/١) والمستطرف (١٢/٢) وتحرير التحبير (٢١/١) وخزانة الأدب (١٩/١) ودلائل الإعجاز (٢٧٤/١، ٣٠٣، ٣٠٩) وصبح الأعشى (٥٥٥/٦).

واثبتي واكفف واضرب. وأجاز الكسائي النصب نحو: صه فأحدثك. وحسبك الحديث: فينام الناس.

ومذهب الجمهور منع ذلك لأن النصب إنما هو بإضمار أن، والفاء عاطفة مصدرا مقدرا على مصدر متوهم. وحسبك وصه ونحوهما لا تدل على المصدر لأنها غير مشتقة ولذلك قال: (**فلا تَنْصِبْ جَوَابَهُ**).

ثم قال:

٦٩٣-وَالفِعْلُ بَعْدَ الفَاءِ فِي الرَّجَا نُصِبْ كَنَصْبِ مَا إِلَى التَّمَنِّي يَنْتَسِبْ

يعني: أن الفعل المضارع ينتصب بأن بعد الفاء الواقعة جوابا للترجي، كما ينتصب بعد الفاء الواقعة جوابا للتمني كما سبق، وإنما فصل الفاء في هذا الموضع غير المواضع السابقة لما فيها من الخلاف أجاز النصب الفراء ومنعه الجمهور، واختار المصنف مذهب الفراء وشاهده عندهما قوله عز وجل: ﴿لَعَلِّي أَبْلُغُ الأَسْبَابَ ﴿٣٦﴾ أَسْبَابَ السَّمَوَاتِ فَأَطَّلِعَ﴾ [غافر: ٣٦، ٣٧] بالنصب في قراءة حفص عن عامر. و(**الفعل**) مبتدأ وخبره و(**نصب**) ومفعول (**نصب**) محذوف اختصارا أي نصب المضارع، و(**ما**) موصولة وصلتها (**ينتسب**) و(**إلى التمني**) متعلق بـ (**ينتسب**). ثم قال:

٦٩٤-وَإِنْ عَلَى اسْمٍ خَالِصٍ فِعْلٌ عُطِفْ تَنْصِبُهُ أَنْ ثَابِتًا أَوْ مُنْحَذِفْ

يعني: أن الفعل المضارع إذا عطف على اسم خالص انتصب بأن يجوز وحينئذ إظهارها وإضمارها، وكان حقه أن يذكر هذه المسألة عند ذكر لام كي لأنها مثلها في جواز الإظهار والإضمار.

وفهم من قوله (**وَإِنْ عَلَى اسْمٍ**) أنه لو عطف على فعل لم ينتصب: يقوم زيد ويخرج عمرو. وفهم من قوله (**خالص**) أنه لو عطف على اسم غير خالص كاسم الفاعل واسم المفعول لم ينتصب نحو: الطائر فيغضب زيد الذباب. وشمل الاسم الخالص الاسم الصريح كقولك: لولا زيد ويحسن إلى بالنصب لهلكت. ويجوز إظهار أن فتقول: لولا زيد وأن يحسن إلى الهلكت. والمصدر كقوله[1]: [الوافر]

---

(١) هَذَا البَيْتُ لِمَيْسُون بِنْتِ بَحْدَل بْن أُنَيْفٍ الكَلْبِيَّة، وَهِيَ امْرَأَةُ مُعَاوِيَة ابْن أَبِي سُفْيَان، وَهِيَ أُمُّ يَزِيد ابْنه.

الشَّاهِدُ فيه: نَصْبُ (وَتَقَرَّ) بِإِضْمَار (أَنْ) لِيُعْطَفَ عَلَى (اللُّبْس)؛ لأَنَّ (اللُّبْس) اسْمٌ و(تَقَرَّ) فِعْلٌ، فَلَمَّا لَمْ يُمْكِنْهُ عَطْفُ الفِعْلِ عَلَى الاسْمِ، أَضْمَرَ (أَنْ) وَنَصَبَ بِهَا الفِعْلَ، وَجَعَلَهَا وَمَا بَعْدَهَا اسْمًا، وَعَطَفَ حِينَئِذٍ اسْمًا عَلَى اسْمٍ.

لَلُبْسَ عَبَاءَةٍ وَتَقَرَّ عَيْنِي أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ لُبْسِ الشُّفُوفِ

لأن المصدر (**اسم خالص**) إذ هو هو من قبيل الجوامد بخلاف اسم الفاعل واسم المفعول، وأطلق في قوله (**عطف**) وهو مقيد بالواو كما مثل، والفاء كقوله[1]: [البسيط]

لَوْلا تَوَقُّعُ مُعْتَرٍّ فَأُرْضِيَهُ مَا كُنْتُ أُوثِر أَتْرَابًا عَلَى تَرْبِ

و (**أو**) كقوله تعالى: ﴿أَوْ يُرْسِلَ رَسُولا﴾ [الشورى: ٥١] في قراءة غير نافع. وثم كقوله[2]: [البسيط]

= فَكَأَنَّهُ قَالَ: لأنَّ أَلْبَسَ عَبَاءَةً وَأَنْ تَقَرَّ عَيْنِي أَحَبُّ إِلَيَّ، وَجَعَلَ الخَبَرَ عَنْهُمَا وَاحِدًا وَهُوَ (أَحَبُّ)، وَيُرْوَى: [الوافر]

لَلُبْسُ عَبَاءَةٍ وَتَقَرُّ عَيْنِي

برَفْعِ الفعْلِ جَعَلَ الوَاوَ لِلحَالِ. وَتَقْدِيرُ الكَلامِ: لأنْ أَلْبَسَ العَبَاءَةَ قَارَّةً عَيْنِي أَحَبُّ إِلَيَّ. وَيُرْوَى بِفَتْحِ القَافِ وَكَسْرِهَا.

اللغة: "عباءة" -بفتح العين- جبة من الصوف "تقر عيني" كناية عن سكون النفس وعدم طموحها إلى ما ليس في يدها "الشفوف" جمع شف -بكسر الشين وفتحها- وهو ثوب رقيق يستشف ما وراءه.

المعنى: ولبس كساء غليظ من صوف مع سروري وفرحي أحب إلى نفسي من لبس الثياب الرفيعة القيمة مع استيلاء الهموم عليَّ.

الإعراب: "ولبس" مبتدأ "عباءة" مضاف إليه "وتقر" فعل مضارع منصوب بأن مضمرة جوازا بعد الواو العاطفة على اسم خالص من التقدير بالفعل "عيني" فاعل تقر وياء المتكلم مضاف إليه "أحب" خبر المبتدأ "إلي" جار ومجرور متعلق بأحب "من لبس" جار ومجرور متعلق بأحب أيضا "الشفوف" مضاف إلى لبس.

انظر: الأشموني ٧٥١/ ٣، وابن عقيل ٦٦/ ٢، وابن الناظم، والسيوطي ص١١٦، وابن هشام ٣٨٧/ ٣،وفي الشذور ص٣٢٨، والقطر ص٦١، والمغني ٣٤/ ٢، وفي شرح المفصل ٢٤/ ٣، والشاهد ٦٥٨ في الخزانة.

(١) **قائله**: لم ينسب لقائل.

اللغة: "توقع" انتظار "المعتر" -بتشديد الراء- الفقير "إترابا" الإتراب وهو الغنى وكثرة المال، وهي مصدر أترب الرجل إذا استغنى "ترب" الفقر والعوز، وأصله لصوق اليد بالتراب.

المعنى: يقول: لولا أنني أرتقب أن يتعرض لي ذو حاجة فأقضيها له ما كنت أفضل الغنى عن الفقر.

الشاهد: قوله: "فأرضيه" حيث نصب الفعل بأن مضمرة جوازا بعد الفاء التي تقدم عليها اسم صريح وهو توقع.

انظر: الأشموني ٥٧١/ ٣، وابن عقيل ٢٦٧/ ٢، وابن الناظم، والسيوطي ص١١٦، وابن هشام ٣٨٨/ ٣، وفي الشذور ص٣٢٩.

(٢) **قائله**: هو أنس بن مدركة الخثعمي.

إِنِّي وَقَتْلِي سُـلَيْكًا ثُـمَّ أَعْقِلَـهُ كَالثَّوْرِ يُضْرَبُ لَمَّا عَافَـتِ البَقَـرُ

و (**إن**) شرط، و(**خالص**) نعت لـ (**اسم**) و(**فعل**) مفعول لم يسم فاعله بفعل مضمر يفسره (**عطف**) و(**على اسم**) متعلق بـ (**عطف**) و(**تنصبه**) جواب الشرط، و(**أن**) فاعل (**تنصبه**) و(**ثابتا منحذف**) حالا من (**أن**).

ثم قال:

٦٩٥-وَشَذَّ حَذْفُ أَنْ وَنَصْبٌ فِي سِوَى مَا مَرَّ فَاقْبَلْ مِنْهُ مَا عَـدْلٌ رَوَى

يعني: أن الفعل المضارع قد ينصب بأن مضمرة في غير المواضع المذكورة على وجه الشذوذ كقولهم: خذ اللص قبل يأخذك، أي قبل أن يأخذوك.

وكقوله: ونهنهت نفسي بعدما كدت أفعله، أي أن أفعله. و(**حذف أن**) فاعل بـ(**شذ**) ونصب حذف معموله أي ونصب للفعل المضارع، و(**في سوى**) متعلق بـ (**نصب**) وهو مطلوب أيضاً لحذف من جهة المعنى فهو من باب التنازع، و(**ما**) موصولة وصلتها (**مر**) و(**منه**) متعلق بـ (**اقبل**) و(**ما**) مفعول بـ (**اقبل**) وهي موصولة، و(**عدل روى**) جملة صلة (**ما**).

=

اللغة: "سليكا" -بضم السين- اسم رجل، وسبب هذا أن سليكا مر في بعض غزواته ببيت من خثعم وأهله خلوف فرأى فيهن امرأة بضة شابة فنال منها، فعلم أنس بذلك فأدركه فقتله، وأنشد هذا البيت "أعقله" من عقلت القتيل - أعطيت الدية "عافت البقر" كرهت وامتنعت.

المعنى: يشبه نفسه إذ قتل سليكا ثم وداه بالثور يضربه الراعي لتشرب الإناث من البقر، والجامع بينهما تلبس كل منهما بالأذى؛ لينتفع سواه.

الإعراب: "إني" حرف توكيد ونصب وياء المتكلم اسمه "وقتلى" عاطفة على اسم إن وياء المتكلم مضاف إليه من إضافة المصدر لفاعله "سليكا" مفعول قتل "ثم" عاطفة "أعقله" فعل مضارع منصوب بأن مضمرة جوازا بعد ثم، وفاعله مستتر فيه والهاء مفعول "كالثور" متعلق بمحذوف خبر إن "يضرب" فعل مضارع مبني للمجهول ونائب الفاعل ضمير مستتر يعود على الثور، والجملة في محل نصب حال من الثور "لما" حرف ربط "عافت" فعل ماض والتاء للتأنيث "البقرة" فاعل عاف.

الشاهد: قوله: "أعقله" حيث نصب بعد ثم العاطفة بأن مضمرة جوازا، وقد عطفت فعلا على اسم صريح في الاسمية وهو "قتلى".

ذكره من شراح الألفية: الأشموني ٥٧١/ ٣، وابن عقيل ٢٦٦/ ٢، وابن الناظم، والسيوطي ص١١٦، وابن هشام ٣٨٩/ ٣، وفي الشذور ص٣٣٠.